استعانة التلميذ بغير شيخه عند تلقي الحديث منه

إعداد الدكتور:
محمد زايد فلاح العتيبي

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعين به، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.. وبعد:

فهذا بحث في موضوع : استعانة التلميذ بغير شيخه عند تلقي الحديث منه وأثرها عليه، ولم أجد من تطرق لهذا الموضوع حسب علمي، ولا شك أن لهذا الموضوع أهمية كبيرة فاستعانة الراوي بغير الشيخ عند تلقي الحديث قد تكون مدخلا من مداخل الوهم عليه، فالأصل أن التلميذ يعتمد اعتمادا كليا على شيخه في تلقي الحديث، ولا يستعين بغيره.

وقد عد المحدثون استعانة الراوي بغير الشيخ امرًا مذموما، **وذلك لسببين اثنين :**

السبب الأول: أنه قد يكون مدخلًا من مداخل الوهم عليه، فقد يخطئ الكاتب فيما يكتب، ثم يأتي من اعتمد على كتابته فيتابعه على الخطأ:

مثاله:

قال أبو يُوسُف الفسوي: «حَدَّثَنَا الحُمَيديّ، حَدَّثَنَا سُفيان، حَدَّثَنَا عَمْرو ما لا أحصي، أنه سمع عبد الله بن صفوان بن أمية، أخبرني يزيد بن شيبان الأزدي؛ رجل من أخواله، قَال: كنا وقوفًا بعرفة خلف الموقف، فكان يباعده عَمْرو من موقف الإمام، فأتانا ابن مربع الأنصاري فقَال: أمر رسول الله ﷺ إليكم، يقول: «كونوا على مشاعركم هذه، على إرث من أثر

إبراهيم قديمًا».

وربما قال سُفيان: «اثبتوا» مكان «كونوا»، وربما قَال: «إبراهيم عليه السلام». وروى ابن المبارك، عن سُفيان، عن عَمْرو بن دينار، عن عَمْرو بن عبد الله بن صفوان، عن عبد الله بن يزيد، قَال: كنا وقوفًا.

قال أبو يُوسُف: فذكرت ذلك لصدقة بن الفضل، فقال: هذا من ابن المبارك غلط فيه. فقلت له: فإن علي بن الحسن بن شقيق قال: سَمِعْتُه من سُفيان، مثله. فقال صدقة: **اتكل على سماع غيره**»[1].

ومعنى قوله: «اتكل على سماع غيره» أنه اعتمد على غيره.

وانظر كيف تكلم العلماء على رواية محمد بن كثير الصنعاني عن معمر:

قال ابن رجب: «محمد بن كثير الصنعاني حديثه عن معمر منكر، قاله أحمد وغيره».[2]

وذلك لأن محمد بن كثير الصنعاني سمع من معمر ولم يكتب عنه، ثم بعث إلى اليمن أن يدفعوا إليه كتاب معمر، فبعث إليه فحدث منه:

قال صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل: «قال أبي: محمد بن كثير، لم يكن عندي ثقة، بلغني أنه قيل له: كيف سمعت من معمر؟ قال: سمعت منه باليمن، بعث بها إلي إنسان من اليمن»[3].

وقال البخاري: «ضعفه أحمد، وقال: بعث إلى اليمن، فأتي بكتاب

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ٢١٠).
(٢) شرح علل الترمذي (٢ / ٨١٢).
(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٣٠٩).

بعد، فأخذه فرواه»[1].

ومن الأمثلة على أخطائه:

قال ابن رجب: " وقد وصل عن معمر، لم يصله غيره، في تفسير سورة «سبحان» من التفسير»[2].

وقال الترمذي: «حدثنا الحسن بن الصباح، حدثنا محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن قتادة، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق، ظاهرين إلى يوم القيامة». وأومأ بيده إلى الشام. سألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث منكر، خطأ، إنما هو قتادة عن مطرف، عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ. قال محمد: وكان أحمد بن حنبل يحمل على محمد بن كثير ويقول: كتب إلى اليمن، حتى حمل إليه كتاب معمر، فرواه. قال محمد: وهو قريب مما قال: يروي مناكير»[3].

السبب الثاني: أن التلاميذ قد يكون بينهم اختلاف في السماع، فإذا اعتمد على كتابة غيره؛ فإنه قد يكتب ما سمع وما لم يسمع:

مثاله:

قال رَوَّاد بن الجَرَّاح في مصعب بن ماهان: «كان سيئ الأخذ، كان لا يكتب عند سفيان الثوري، ثم يجيء فيكتب ما سمع وما لم يسمع»[4].

(١) التاريخ الكبير (١/ ٦٨٤).
(٢) شرح علل الترمذي (٢ / ٨١٢).
(٣) علل الترمذي الكبير (٢ / ٨١٨).
(٤) تاريخ دمشق (١ / ٢٧٣).

وقال أحمد بن أبي الحواري: «قال لنا رَوَّاد بن الجَرَّاح: كان مصعب بن ماهان يحضر معنا، فكتبت له ما سمع وما لم يسمع». قال أحمد: «كان أميًّا لا يكتب»(١).

ولهذين السببين حرص جمع من المحدثين على الكتابة بأنفسهم وعدم الاستعانة بغيرهم:

ومن ذلك:

قال عبد الرحمن بن مهدي: «حضرت سفيان بمكة، يكتب عن عكرمة بن عمار، وهو جاث على ركبتيه، وجعل يوقفه: سمعت فلانًا سمعت فلانًا؟ قال: فقلت: يا أبا عبد الله، أكتب لك؟ قال: لا، **ليس يكتب سماعي غيري**»(٢).

وقال الأزهري: «سمعت أبا عبد الله بن بكير يقول: سمعت أبا عمرو بن السماك يقول: **ما استكتبت شيئًا قط، غير جزء واحد**». قال الأزهري: «وكان كل ما عنده بخطه»(٣).

وقال ابن مَعِين في إسحاق بن أبي إسرائيل (واسمه إبراهيم بن كامَجْرا): «من ثقات المسلمين، ما كتب حديثًا قط عن أحد من الناس، إلا ما خطه هو في ألواحة أو كتابه»(٤).

وقال ابن محرز: «سمعت أبا بكر -يعني ابن أبي شيبة- وحدثنا

(١) تهذيب التهذيب (٨ / ١٩٣).
(٢) تاريخ بغداد (١٢ / ٢٥٨).
(٣) تاريخ بغداد (١١ / ٣٠٣).
(٤) تاريخ بغداد (٦ / ٣٥٩)، تهذيب التهذيب (١ / ٢٤٢).

بأحاديث عن ابن عيينة، قال: هذه كلها علقتها بيدي مِنْ فيِّ سفيان بن عيينة»(١).

وقال يحيى بن مَعِين: «وكان صدقة بن خالد يكتب عند المحدثين في ألواح، وأهل الشام لا يكتبون عند المحدثين، يسمعون ثم يجيئون إلى المحدث، فيأخذون سماعهم منه»(٢).

وقال الميموني: «سَمِعتُهُ يقول (يعني أحمد بن حنبل)، وذكر الشاميين، فقال: صدقة بن خالد، ثقة مأمون، ما بلغني أن أحدًا من الشاميين كان يكتب حديثه بيده غيره، فذاك بيّن في حديثه»(٣).

وقد ذم المحدثون الرواة الذين استعانوا بكتابة غيرهم من غير تثبت، فذموا من لا يكتب، ثم يأخذ من غيره، من غير أن يسمع معه:

قال الدُّورِي: «سئل يحيى عن الحميدي صاحب ابن عيينة، قال: كان يجيء إلى سفيان ولا يكتب. قلت ليحيى: فما كان يصنع؟ قال: كان إذا قام أخذها. يعني يحيى أنه كان يتسهل في السماع»(٤).

وقال يزيد بن زُريع: «كان هشام بن حسان لا يملي على أحد، فكلمناه أن يملي علينا، قال: جيئوا بأطراف. فأتيت أنا وإسماعيل بن عُلَيَّة وهارون الشامي بن أبي عيسى، وكان كاتبًا، وأبو عوانة معنا، وسلام بن أبى مطيع وأبو جري القصاب، فقلنا لهشام: حدثنا ما كان عن ابن سيرين وحفصة

(١) معرفة الرجال (٢ / ٢٢٠ - رقم ٧٤٨).
(٢) تاريخ ابن معين برواية الدُّورِي (رقم ٥٢٨٦).
(٣) سؤالاته (٥١١).
(٤) تاريخ ابن معين برواية الدُّورِي (٥٥٦).

ومشيختك، وما كان عن الحسن فاتركها. فجعل هشام يملي على هارون، وأنا على يمين هارون قاعد، وإسماعيل عن يساره يغير الحرف ويسقط الشيء، وأبو عوانة ناحية، وسلاَّم بن أبي مطيع وأبو جري ينامان نومًا جيدًا، ثم يقومان فينسخان من كتابنا»[1].

* * *

(١) المجروحين (١ / ٣٤١).

صور استعانة التلميذ بغير شيخه عند تلقي الحديث منه

الأصل أن التلميذ يعتمد اعتمادا كليا على شيخه في تلقي الحديث، ولا يستعين بغيره، لكن بعض التلاميذ وجد منهم استعانة بغير شيوخهم عند تلقي الحديث، ولهذه الاستعانة عدة صور ويمكن جمعها بقولنا: أن يستعين الراوي بكتابة غيره أو حفظه على الكتابة.

- صور استعانة التلميذ بغير الشيخ عند تلقي الحديث:

- الصورة الأولى: الاستعانة بكتابة غيره.

ويدخل فيها صورتان:

١. الاستعانة بكتابة أحد الحضور أثناء المجلس.

إذا كتب أحد التلاميذ الحديث، ونظر معه من أراد النسخ منه فيما يكتب، ثم أخذ الكتاب لينسخه، أو يكون أحد التلاميذ قد أتى بنسخة يعرضها على الشيخ أو يصححها أثناء السماع من الشيخ، فنظر معه من أراد نسخها منه، ثم أخذها لينسخها، **فلا بأس بهذا.**

ومن الأمثلة على حرص المحدثين على النظر مع من يكتب أو يعرض إذا أرادوا الاستعانة بكتابه:

قال الفضل بن زياد: «سمعت أبا عبد الله يقول: قال عبد الرزاق: لما قدم علينا سُفْيَان قال لنا: ائتوني برجل يكتب خفيف الكتاب. فأتيناه بهشام بن يوسف، فكان هو يكتب ونحن ننظر في الكتاب، فإذا فرغ ختمنا الكتاب حتى ننسخه»[1].

وعن مَعْمَر قال: «اجتمعت أنا وشعبة والثوري وابن جريج، فقدم علينا

(١) المعرفة والتاريخ (١ / ٧٢١).

شيخ فأملى علينا أربعة آلاف حديث عن ظهر قلب، فإذا جن الليل ختمنا الكتاب فوضعناه تحت رؤوسنا، وكان الكاتب شعبة، ونحن ننظر في الكتاب»[1].

وقال الخطيب: «حدثني أبو عبد الله الحميدي قال: أتى جماعة من الطلبة الحافظ أبا إسحاق إبراهيم بن سعيد بن عبد الله المصري الحبَّال يسمعوا منه جزءًا، فأخرج به عشرين نسخة، وناول كل واحد نسخة يعارض بها»[2].

وقال يعقوب بن سُفْيَان: «سمعت سليمان بن حرب، وقال له بعض البصريين بمكة: إن عارم - يعني محمد بن الفضل - فكر أنك سمعت من حماد بن سلمة معي؟ فاختلط سليمان فقال: أنا اسمع مع أبي النعمان. ثم سكت، ثم قال: وأبو النعمان أهل أن أسمع معه، ولكن الحق أحق ما قيل، إنما كان كلم جَرِير بن حازم حماد بن سلمة أن يحدث وهبًا، فاجتمعنا وانتخبنا هذه الأحاديث واختلفنا، وكان الكتاب بيدي أغيّر فيه وأصحّح، وهم ينظرون معي»[3].

وقد نص المحدثون على أهمية النظر مع من يكتب أو يعرض:

قال السخاوي: «ويتأكد النظر إذا أراد السامع النقل منها، كما صرح به ابن الصلاح تبعًا للخطيب؛ لكونه حينئذ كأنه قد تولى العرض بنفسه.

(١) الكامل لابن عدي (١ / ٢٣)، شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي (١ / ٥٠٩ - ٥١٤).
(٢) فتح المغيث (٢ / ١٩١).
(٣) المعرفة والتاريخ (٢ / ٦٦٩).

وقال أيضًا: ولينظر السامع استحبابًا حين يطلب، أي يسمع في نسخة إما له أو لمن حضر من السامعين أو الشيخ، فهو أضبط وأجدر أن يفهم معه ما يسمع لوصول المقروء إلى قلبه من طريقي السمع والبصر، كما أن الناظر في الكتاب إذا تلفظ به يكون أثبت في قلبه لأنه يصل إليه من طريقتين»[1].

وقال ابن رجب، بعد أن ذكر شروط العرض: «هذا كله إذا قرأ القارئ على العالم وليس معه أحد، فإن كان معه أحد يسمع معه فقالت طائفة: لا بد لمن يسمع معه أن ينظر في نسخته، وإلا فلا يصح سماعه، منهم ابن وارة وغيره.

وكذا قالوا في المحدث إذا قرأ عليهم من كتابه ولم ينظروا فيه، ثم نسخوا من الكتاب من غير نظر ولا حفظ. وكذا إذا أملى المحدث فكتب عنه بعضهم، ثم نسخ الباقون من كتابه من غير حفظ»[2].

وامتنع بعضهم من أخذ الحديث إذا لم يتمكن من النظر:

قال عباس الدُّورِي: «سمعت يحيى بن مَعِين يقول، وذُكر عنده إسماعيل بن عيَّاش، فقال يحيى: كان إسماعيل بن عيَّاش يقعد ومعه ثلاثة أو أربعة، فيقرأ كتابًا وهم معه، والناس مجتمعون، ثم يلقيه إليهم فيكتبونه جميعًا، ولم ينظر في الكتاب إلا أولئك الثلاثة أو الأربعة. سمعت يحيى يقول: شهدت إسماعيل بن عيَّاش وهو يحدث هكذا، فلم أكن آخذ منه

(١) فتح المغيث (٢ / ١٩١).
(٢) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي (١ / ٥٠٩ - ٥١٤).

شيئًا، ولكني شهدته يملي إملاء فكتبت عنه»[1].

وقال يحيى أيضًا: «قدم علينا إسماعيل بن عيَّاش، فنزل شارع عمرو الرومي، فقعد على روشن وقرأ على الناس صحيفة ورمى بها إليهم، فلم آخذ منها شيئًا لأني لم أكن أنظر فيها»[2].

وقال محمد بن عبيد الطنافسي: «قدم علينا عبيد الله بن عمر العمري فقعد فوق بيت، ثم قرأ صحيفة على الناس وليس ينظرون فيها، ثم رمى بها فقعدوا فنسخوها. قال محمد بن عبيد: فقلت أنا: هكذا أخذُ الحديث؟ قال: لا والله لا كتبت منها شيئًا. فكتبتها بعدُ ثم ذهبت إليه حتى قرأها علي من كتابه»[3].

وجعل ابن مَعِين ومحمد بن مسلم بن وارة النظر شرطًا في صحة الأخذ:

قال علي بن الحسين بن حبان: «وجدت في كتاب أبي بخط يده: قيل لأبى زكريا: أرأيت إن اجتمع قوم عند محدث فقرأ عليهم، فنظر بعضهم في الكتاب وبعضهم لم ينظر، هل يجوز لهؤلاء الذين لم ينظروا أن يحدثوا بها؟ قال: أما عندي فلا يجوز، ولكن عامة الشيوخ هكذا كان سماعهم»[4].

وقال محمد بن مخلد: «سمعت أبا عبد الله محمد بن مسلم بن وارة يقول: أنتم أهل بلد ينظر إليكم، يجيء رجل يسألني في أحاديث وأنتم لا

(١) تاريخ ابن معين (رقم ٤٩٠١).
(٢) تاريخ بغداد (٦ / ٢٠٠).
(٣) تاريخ ابن معين برواية الدُّورِي (٢٤٨١).
(٤) الكفاية في علم الرواية (ص ٢٣٨).

تنظرون فيها ثم تكتبونها، لا أحل لمن لم ينظر في الكتاب أن ينسخ منه شيئًا. أو نحو هذا الكلام»[1].

واعتبر الإمام الذهبي عدم النظر ضعفًا في الأخذ:

قال حُجَين بن المثنى: «قدم علينا إسرائيل بغداد، فقعد فوق بيت، وقام رجل والناس قد اجتمعوا، فأخذ دفتره فجعل يسأله من الدفتر، حتى أتى عليه أو على عامته، والناس قعود لا ينظرون فيه، فقام الشيخ، فقعد الناس فكتبوه»[2].

قال الذهبي معلقًا عليه: «هذا يدل على ضعف سماع أولئك على هذه الصورة، لا على ضعف إسرائيل في نفسه»[3].

بينما كلام الإمام الثوري والإمام أحمد يدل على الاستحباب وتوكيده لا اشتراطه:

فعن زيد بن أبي الزرقا قال: «حدثنا سُفْيَان الثوري في القوم يكونون جميعًا، فيأتون الرجل ومعهم حديث من حديثه في كتاب، ويكون الكتاب مع بعضهم وهو عندهم ثقة، وهم أكثر أن يستطيعوا أن ينظروا فيه جميعًا، هل يدخل عليهم أن يصدقوا صاحبهم في مسائله؟ قال: إنما هو بمنزلة الشهادة»[4].

قال ابن رجب: «خرّجه الرامهرمزي، وحمله على أن مراد سُفْيَان

(١) الكفاية في علم الرواية (ص ٢٣٨).
(٢) تاريخ ابن معين برواية الدُّورِي (٢٤٨٢).
(٣) ميزان الاعتدال (١ / ٣٦٦).
(٤) المحدث الفاصل، للرامهرمزي (رقم ٨٦٤)

الرخصة في ذلك، كما يقرأ الصك على المشهود عليه بالدين، فيقر به فيشهد عليه ممن سمعه.

وكلام أحمد يدل على مثل ذلك أيضًا، إلا أنه استحب للسامع أن ينظر في الكتاب لتطيب نفسه»[1].

وقال علي بن عبد الصمد المكيّ: «قلت لأحمد ابن حنبل، ونحن في مجلس نسمع فيه الحديث، وأنا لا أنظر في النسخة: يا أبا عبد الله، يجزيني ألا أنظر في النسخة فأقول: حدثنا، مثل الصك، إذا لم ينظر فيه ويشهد؟ قال لي: لو نظرت في الكتاب كان أطيب لنفسك»[2].

وقد جاء جواز عدم النظر عن جماعة، ومن ذلك:

قال ابن مُحْرِزٍ: «سمعت يحيى بن مَعِين يقول: قال لنا ابن نمير: سمعنا من عبيد الله مئة حديث، قالوا له: تفصل فيما بينهما؟ قال: لا والله، أكذبكم قرأ علينا من فوق سطح. ثم دفع إلينا الكتاب، قال: انسخوه. فنسخناها»[3].

وقال ابن مُحْرِزٍ: «سمعت يحيى بن مَعِين، وقيل له: شعبة كيف كان يحدثهم؟ قال: قراءة، ما أملى عليهم حديثًا قط بالبصرة ولا ببغداد، وكان يقرأ عليهم بحوز مرقعة، فينظر فيها بعضهم وبعض لا ينظر، ثم يقومون فينسخونها كلهم»[4].

(١) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي (١ / ٥٠٩ - ٥١٤).
(٢) الكفاية في علم الرواية للخطيب (ص ٢٣٨).
(٣) معرفة الرجال (٢ / ١٤٨ - رقم ٤٦٧).
(٤) معرفة الرجال (٢ / ٧٥ - رقم ١٦٠).

وقال الدُّورِي: «سمعت يحيى يقول: كان ابن أبي ذئب يحدث فيقرأ عليهم كتابًا، ثم يلقيه عليهم فيكتبونه ولم ينظروا في الكتاب»[1].

وقال ابن رجب: «وذكر ابن مَعِين عن ابن أبي ذئب أنه كان يقرأ عليهم كتابًا، ثم يلقيه إليهم فيكتبونه ولم ينظروا في الكتاب.

وروي عن مالك ما يدل عليه، ورخص في ذلك أكثر المتأخرين، إذا كان صاحب الكتاب مأمونًا في نفسه موثوقًا بضبطه»[2].

واعتبر ابن الصلاح القول باشتراطه مذهبًا من مذاهب المتشددين:

قال السخاوي: «لكن قال ابن الصلاح إن هذا من مذاهب المتشددين في الرواية، والصحيح عدم اشتراطه وصحة السماع ولو لم ينظر أصلًا في الكتاب حالة السماع»[3].

وفصل السخاوي القول فيها، فحمل القول باشتراطه على حالة إذا لم يكن صاحب النسخة مأمونًا، ولم يكن تقدم العرض بأصل الراوي:

قال السخاوي: «ويمكن أن تخص الاشتراط بما إذا لم يكن صاحب النسخة مأمونًا موثوقًا يضبطه، ولم يكن تقدم العرض بأصل الراوي، فإنه حينئذ، كما اقتضاه كلام الخطيب، لا بد من النظر، وعبارته: وإذا كان صاحب النسخة مأمونًا في نفسه موثوقًا يضبطه؛ جاز لمن حضر المجلس أن يترك النظر معه، اعتمادًا عليه في ذلك، بل ويجوز ترك النظر حين

(١) تاريخ ابن معين برواية الدُّورِي (٤٩٠٢)، الكفاية في علم الرواية (ص ٢٣٨).
(٢) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي (١ / ٥٠٩ - ٥١٤).
(٣) فتح المغيث (٢ / ١٩١).

القراءة، إذا كان العرض قد سبق بالأمر»[1].

٢ ـ استعانة أهل الأعذار بغيرهم كالأمي والأعمى وبطئ الكتابة:

قد يستعين الراوي بمن يكتب له أثناء المجلس؛ لكونه أميًّا أو أعمى أو بطيء الكتابة:

ومن الأمثلة على من استعان بكتابة غيره لكونه أعمى:

قال عقبة بن خالد: «رأيت أبا معاوية عند هشام بن عروة، ومعه رجل يكتب»[2].

ولم تكن هذه عادة لأبي معاوية مع كل شيوخه، بل كان يأخذ عن بعضهم حفظًا:

قال يحيى بن مَعِين: «سمعت أبا معاوية يقول: ما كتبت عن الأعمش حرفًا واحدًا، كلها حفظتها من فيه»[3].

وكان من تثبت أبي معاوية الضرير أنه كان يميز عند الأداء بين ما حفظه من فم الشيخ وبين ما استعان فيه بغيره في ألفاظ الأداء:

قال ابن عمار: «سمعت أبا معاوية الضرير يقول: كل حديث أقول فيه «حدثنا» فهو ما حفظته من في المحدث، وما قلت «وذكر فلان» فهو ما لم أحفظ من فيه، وقرئ علي من كتاب، فعرفته، فحفظته مما قرئ علي»[4].

وقال عبد الله بن أحمد: «قال أبي: قد كان أبو معاوية الضرير إذا حدثنا

(١) فتح المغيث (٢ / ١٩١)، وانظر الكفاية في علم الرواية (ص ٢٣٨).
(٢) الجرح والتعديل (٧ / ٢٤٧).
(٣) معرفة الرجال (رقم ٩٢٥).
(٤) تاريخ بغداد (٥ / ٢٤٧).

بالشيء الذي يرى أنه لم يحفظه يقول: في كتابنا. أو: في كتابي، عن أبي إسحاق الشيباني. فلا يقول «ثنا» ولا «سمعت». قلت: فالأمي؟ قال: هو كذلك بهذه المنزلة، إلا ما حفظ من المحدث»[1].

و كلام الإمام أحمد في الضرير يدل على أنه عليه ألا يحدث إلا بما أخذ حفظًا من فم الشيخ.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «سألت أبي، قلت: ما تقول في سماع الضرير البصر؟ قال: إذا كان يحفظ من المحدث فلا بأس، وإذا لم يكن يحفظ فلا.

قال أبي: قد كان أبو معاوية الضرير إذا حدثنا بالشيء الذي يرى أنه لم يحفظه يقول: في كتابنا. أو: في كتابي، عن أبي إسحاق الشيباني، فلا يقول «ثنا» ولا «سمعت». قلت: **فالأمي؟ قال: هو كذلك بهذه المنزلة، إلا ما حفظ من المحدث**»[2].

ومن الأمثلة على من استعان بكتابة غيره لكونه أميًّا:

قال يحيى بن مَعِين: «كان أبو عوانة أميًّا يستعين بإنسان يكتب له، وكان يقرأ الكتب»[3].

وقال عبد الله بن أحمد: «سمعت أبي يذكر عن إسماعيل بن عُلَيَّة، أنه كان يعيب أبا عوانة، قال: رأيت هارون الأعور يكتب له»[4].

(١) الكفاية (ص ٢٦٤).
(٢) الكفاية (ص ٢٦٤).
(٣) الجرح والتعديل (٩ / ٤١).
(٤) علل أحمد (١ / ٤٦٠ - رقم ١٠٥٠).

وقد جعل الإمام أحمد الأمي مثل الضرير، وأن عليه ألا يحدث إلا بما أخذ من الشيخ حفظًا.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «سألت أبي، قلت: ما تقول في سماع الضرير البصر؟ قال: إذا كان يحفظ من المحدث فلا بأس، وإذا لم يكن يحفظ فلا.

قال أبي: قد كان أبو معاوية الضرير إذا حدثنا بالشيء الذي يرى أنه لم يحفظه يقول: في كتابنا. أو: في كتابي، عن أبي إسحاق الشيباني، فلا يقول «ثنا» ولا «سمعت». قلت: فالأمي؟ **قال: هو كذلك بهذه المنزلة، إلا ما حفظ من المحدث**»(١).

لكن الذي يظهر لي أن الأمي على نوعين:

النوع الأول: لا يقرأ ولا يكتب.

قال ابن مَعِين: «كان جعفر بن برقان أميًّا لا يقرأ ولا يكتب، وكان رجل صدق»(٢).

فهذا بحكم الأعمى، فعليه ألا يحدث إلا بما يحفظ من فم الشيخ.

النوع الثاني: لا يكتب ولكنه يقرأ.

مثاله:

قال يحيى بن مَعِين: «كان أبو عوانة أميًّا يستعين بإنسان يكتب له، وكان يقرأ الكتب»(٣).

(١) الكفاية (ص ٢٦٤).
(٢) تاريخ ابن معين برواية الدُّورِي (٥٠٦٧).
(٣) الجرح والتعديل (٩ / ٤١).

وقال ابن مَعِين: «حماد بن خالد الخياط ثقة، وهو مدني، وكان أميًّا لا يكتب، وكان يقرأ الحديث»(١).

فهذا يمكنه أن يستعين بمن يكتب له، ويتثبت بأن ينظر فيما يكتب له، أثناء الكتابة، ثم يمكنه التحديث من كتابه؛ لأنه يعرف القراءة.

ولعل هذا هو سبب ثناء المحدثين على كتب أبي عوانة وتصحيحها:

قال عَفَّان: «كان أبو عوانة صحيح الكتاب، كثير العجم والنقط، كان لثبتًا»(٢).

وقال ابن محرز: «وسمعت يحيى وقيل له: أبو عوانة أثبت أو شريك؟ قال: أبو عوانة أصح كتابًا. وكان أبو عوانة يقرأ ولا يكتب»(٣).

وقال أبو زرعة: «ثقة إذا حدث من كتابه»(٤).

وقال أبو حاتم: «كتبه صحيحة، وإذا حدث من حفظه غلط كثيرًا، وهو صدوق ثقة، وهو أحب إلي من أبي الأحوص ومن جرير، وهو أحفظ من حماد بن سلمة»(٥).

وقال يعقوب بن شيبة: «وأبو عوانة ثبت صحيح الكتاب، وحفظه صالح»(٦).

ومن هذا يظهر أثر الأمية على الراوي، فإن الراوي الأمي؛ إما أن يأخذ

(١) الجرح والتعديل (٣ / ١٣٦).
(٢) المعرفة والتاريخ (٢ / ١٦٨).
(٣) معرفة الرجال (رقم ٥٧٦).
(٤) تهذيب التهذيب (٩ / ١٣٢).
(٥) تهذيب التهذيب (٩ / ١٣٢).
(٦) تاريخ بغداد (١٣ / ٤٩٥).

عن شيوخه حفظًا، ويحدث من حفظه، أو يستعين بغيره في أخذه أو تحديثه، مما يدل على أن الأمية قد تكون سببًا في الإدخال على الشيخ:

قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن محمد بن ميمون الخياط، فقال: كان أميًّا مغفلًا، ذكر لي أنه روى عن أبي سعيد مولى بني هاشم، عن شعبة، حديثًا باطلًا، وما أبعد أن يكون وضع للشيخ، فإنه كان أميًّا»(١).

وقال أحمد بن أبي الحواري: «قال لنا رَوَّاد بن الجَرَّاح: كان مصعب بن ماهان يحضر معنا، فكتبت له ما سمع وما لم يسمع». قال أحمد: «كان أميًّا لا يكتب»(٢).

ومن الأمثلة على من استعان بكتابة غيره لكونه بطيء الكتابة:

فقد ذكر المحدثون أن صاحب الحديث يحتاج إلى سرعة الخط:

قال الحُنَيْنيّ: «ثلاثة أشياء لا يستغنى عنها أصحاب الحديث: سرعة المشي، وسرعة الأكل، وسرعة الخط»(٣).

وقال ابن حِبَّان: «وجدت في كتاب أبي بخط يده: قال أبو زكريا: زعم أبو خيثمة عن علي بن المديني، قال: كنا نجلس إلى ابن عيينة ويجيء أبو سلمان فيقعد خلفنا، فيعلق جميع ما يمر لابن عيينة، فإذا قمنا إلى البيت قرأها علينا من ألواحه، فلا يسقط حرفًا واحدًا. قال أبو زكريا: وقد رأيت أبا سلمان هذا، كان مولى لهارون الرشيد، وكان أبوه سنديًّا، وكان منزله مدينة أبي جعفر، وكان خفيف اليد، لا يفوته شيء، وكان يخدم بمكة

(١) الجرح والتعديل (٨ / ٨٢).
(٢) تهذيب التهذيب (٨ / ١٩٣).
(٣) أدب الإملاء (ص ١١٥).

الغرباء أصحاب الحديث»(١).

وذلك أن الراوي قد لا يتمكن من الكتابة عن الشيخ إذا كان بطيء الكتابة، فيضطر إلى الاعتماد على كتابة غيره:

قال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: حضرت آدم بن أبي إياس، وقال له رجل: سمعت أحمد بن حنبل، وسئل عن شعبة: كان يملي عليهم ببغداد أو يقرأ؟ قال: كان يقرأ، وكان أربعة أنفس يكتبون آدم وعلى النسائي، فقال آدم: صدق، كنت سريع الخط، وكنت أكتب، وكان الناس يأخذون من عندي، وقدم شعبة بغداد، فحدث فيها أربعين مجلسًا، في كل مجلس مائة حديث، فحضرت أنا منها عشرين مجلسًا، سمعت ألفى حديث، وفاتني عشرون مجلسًا»(٢).

ولا مانع من هذا إذا تثبت ونظر فيما يكتب أثناء الكتابة.

- الصورة الثانية: الاستعانة بحفظ غيره.

ويدخل فيها صورتان:

١- الاستعانة بما كتبه أحد الحضور من حفظه بعد المجلس.

قد لا يكتب التلميذ أثناء المجلس، وينتظر ما يكتب غيره من حفظه بعد المجلس، فيأخذه منه ثم ينسخه:

ومثاله:

عبد الله بن سلمة الأفطس كان لا يكتب ثم يأخذ كتاب يحيى بن سعيد القطان الذي كتبه من حفظه.

(١) تاريخ بغداد (١٤ / ٤٠٧).
(٢) الجرح والتعديل (٢ / ٢٦٨).

قال علي -يعني ابن المديني: «قلت ليحيى: أخبرني عن ابن أبي ذئب ومن كنت تحفظه عنه، كيف كان يصنع فيه؟ يعني عبد الله بن سلمة الأفطس، قال: كنت اتحفظها وأكتبها، ثم ينسخها من كتابي»(١).

وقال ابن المديني: «قلت ليحيى بن سعيد القطان: إن عبد الله بن سلمة الأفطس يزعم أنه كان يسأل المحدثين. فقال يحيى: ما سأل عند أحد وأنا معه، وأنا كنت أسأل وأكتب، ثم ينسخها مني»(٢).

وقال محمد بن إبراهيم: «نا عمرو بن علي، سمعت عبد الله بن سلمة الأفطس يقول: حدثني عثمان بن حكيم. فذكرته ليحيى بن سعيد فقال: قدمنا الكوفة وقد مات.

وسمعته يحدث عن جعفر بن محمد أحاديث، فذكرته ليحيى فقال: أنا كتبت بيدي ما سمعنا من جعفر له، وبعثت بها إليه، ولم تكن هذه الأحاديث فيها.

قال عمرو بن علي: وهو متروك الحديث»(٣).

٢- الاعتماد على المذاكرة الجماعية بعد المجلس في الكتابة.

قد لا يتمكن التلاميذ من الكتابة أثناء المجلس لسبب من الأسباب، كأن يكون الشيخ يمنع من الكتابة، أو لا يملي، ويقرأ سريعًا، فيلجأ التلاميذ إلى الكتابة الجماعية بعد المجلس، وهذه الصورة أسهل من غيرها، فليس فيها اعتماد على أحد التلاميذ، بل هي كتابة جماعية، والجميع حفاظ، وقد

(١) الجرح والتعديل (١ / ٢٤٨).
(٢) الجرح والتعديل (٥ / ٦٩).
(٣) الجرح والتعديل (٥ / ٧٠).

جعل المحدثون لها ضابطًا، وهو: أن يجتمع قولهم على كل ما يكتبونه، فإن ذكر أحدهم شيئًا وخالفوه فيه فعليهم أن يروه عن التلاميذ لا عن شيخهم:

قال الأوزاعي: «إذا سمع القوم جميعًا، فأذكر بعضهم بعضًا؛ فلا بأس أن يحدثوا به. وإن أذكروه، فلم يذكروه تحدثوا به عمن أذكرهم»(١).

ومن الأمثلة على الكتابة الجماعية:

قال هشام الدستوائي: «كنا نجلس إلى قتادة فيحدثنا، فإذا نهض أخذ بعضنا على بعض»(٢).

وقال بشر بن الأزهر: «كان جَرِير بن عبد الحميد إذا حدث حديث الأعمش يقول: ديباج الأعمش، إلا أنه مرقع. ثم كنا نتذاكر بيننا ويصحح بعضنا من بعض أو نحو هذا»(٣).

وقال جَرِير بن عبد الحميد: «وسمعنا حديث الأعمش، فكنا نرفعها، فإن شئتم فخذوها، وإن شئتم فلا تأخذوها. وكان إذا حدث عن الأعمش قال: هذا الديباج الخسرواني»(٤).

وقال يعقوب بن شيبة: «قال لي محمد بن المنهال: قال لي يزيد بن زُريع: قال لي حماد بن زيد: سمعت حديث عمرو بن دينار بيننا مراجعة. قال محمد بن المنهال: مراجعة: تذاكر بينهم، يذكر هذا نصف الحديث

(١) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص ٢٢٤ - رقم ١٢١٥).
(٢) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص ٢٢٤ - رقم ١٢١٥).
(٣) المعرفة والتاريخ (٢ / ٦٧٨).
(٤) المحدث الفاصل (٤٩٤ - ٤٩٦).

وهذا نصفه، يسمعون من عمرو بن دينار فيحفظ بعضهم نصفا، وبعضهم ثلثًا، فيتذاكرونها بينهم، ثم يكتبونها. قال محمد بن المنهال: بلغ هذا سليمان بن حرب فقال: قولوا لأبي عبد الله لا يذكر هذا الحرف»[1].

وقال سمعت سليمان بن حرب قال: «قدم يحيى بن سعيد عندنا، فكان يحدثهم، وكان أصحابنا لا يكتبون، فلما كان بعد كتبوا. قال: قال حماد: قال لي جَرِير بن حازم وغيره: إنا هممنا أن نكتب حديث يحيى بن سعيد، فلو حضرتنا؟ قال حماد: فحضرتهم، وتذاكرنا حديثه بعدُ، فكتبوا»[2].

وقد كان من تثبت بعض الرواة عدم الأخذ بهذه الطريقة:

قال يزيد بن زُريع أبو معاوية العائشي: «كان يحيى بن سعيد الأنصاري لا يملي، فلما قدم علينا البصرة أتيناه، فكان لا يملي علينا، وكان يحدث، فإذا خرجنا من عنده قعدنا على باب الدار فتذاكرنا بيننا؛ ذا عن ذا، وذا عن ذا. قَال: قلت: **أراني آخذ ديني عنكم، فتركتها فلم آخذ منها شيئًا**، فرواه أصحابنا كلهم.

قال يزيد: قال لي حماد بن زيد: سمعت حديث عَمْرو بن دينار بيننا مراجعة»[3].

وقد تكون هذه الكتابة الجماعية لشيء دارس في الكتاب لا لكل شيء:

قال العباس الدُّورِي: «ووجهني خلف، أي ابن هشام، إلى يحيى فقال: كانت عندي كتب حماد بن زيد، فحدثت بها، وبقي عندي رقاع، بعضها

(١) مسند عمر بن الخطاب ليعقوب بن شيبة (ص ٣٩).
(٢) المعرفة والتاريخ (٢/ ٨٢٩).
(٣) المعرفة والتاريخ (٣/ ١٢١).

دارس، فاجتمعت عليه أنا وأصحابنا، فاستخرجناها، فهل ترى أن أحدث بها؟ قال: فقال لي: قل له حدث بها يا أبا محمد، فإنك صدوق الثقة»[1].

- الصورة الثالثة: صورة من الاستعانة قد تكون بالحفظ، وقد تكون من الكتاب:

- الاعتماد على إملاء بعض تلامذة الشيخ، سواء من حفظه أو كتابه .

قد لا يتمكن التلميذ من الكتابة أثناء المجلس، لسبب من الأسباب، كأن يكون الشيخ يمنع من الكتابة أو لا يملي ويقرأ سريعًا، ولا يمكن التلميذ من الكتابة معه، فيلجأ التلميذ إلى الاعتماد على إملاء أحد التلاميذ بعد المجلس، كأن يكون سريع الحفظ، أو أمكنه الكتابة في المجلس.

وهذه بعض الأمثلة:

- سفيان بن عيينة كان لا يملي، فلجأ من لم يتمكن من الكتابة عنه إلى الاعتماد على المستملي.

قال ابن محرز: «قيل ليحيى بن مَعِين: ابن عيينة كيف كان يحدثهم؟ قال: كان المستملى يسأل، فيقرأ سفيان، فمن علق كتب، ومن لم يعلق ذهب إلى العقبة، فكتب من المستملي»[2].

- حجاج بن أَرْطَاة كان لا يملي، فلجأ من لم يتمكن من الكتابة عنه إلى الاعتماد على أحد إملاء أحد التلاميذ.

قال عمر بن حفص بن غياث: «سمعت أبي يقول: كان الحجاج بن

(١) تهذيب التهذيب (٢ / ٥٧٤).
(٢) معرفة الرجال (٢ / ٧٥).

أَرْطَاة لا يملي علينا، وكان يعقوب أبو يوسف يسأله؛ فإذا قام الحجاج قام الناس إلى يعقوب فأملى عليهم عن ظهر قلب. قال حفص: وكنت أنا لا أكتب إلا ما وقع في ألواحي»[1].

- شعبة بن الحجاج كان يمنع من الكتابة، وكان لا يملي، فلجأ الكثير من تلاميذه إلى إملاء أحدهم:

قال عَفَّان بن مسلم: «كنا عند شعبة، وكان قاعدًا في المحراب، فتحول إلى موضع المنارة، فقالوا له: حدثنا. فسمع وقع الأقلام، فقال: لئن كتبتم لا أحدثكم»[2].

وقال يحيى القطان: «جاء خارجة بن مصعب إلى شعبة، وليس عنده أحد، فأخرج رقعة، فجزع شعبة، فقلت: إنما هي أطراف. فلم يقل شيئًا»[3].

وقال ابن محرز: «سمعت يحيى بن مَعِين، وقيل له: شعبة كيف كان يحدثهم؟ قال: قراءة، ما أملى عليهم حديثًا قط بالبصرة ولا ببغداد»[4].

وقال علي بن المديني: «ذكرت ليحيى أصحاب شعبة، فقال: أنا لا أسمي لك أحدًا، كان عامتهم يمليها عليهم رجل، إلا خالد ومعاذ. قال: كنا إذا قمنا من عند شعبة جلس خالد ناحية، ومعاذ ناحية، فكتب كل واحد

(١) أخبار القضاة لأبي بكر بن حيان (٣ / ٢٥٥).
(٢) المحدث الفاصل (رقم ٨١٨).
(٣) العلل ومعرفة الرجال (٣ / ٢٤٠ - رقم ٥٠٥٥).
(٤) معرفة الرجال (٢ / ٧٥ - رقم ١٦٠).

منهما بحفظه، وأما أنا فكنت لا أكتب حتى أجيء البيت»[1].

وقال يحيى بن سعيد: «كان سهيل -أي ابن صبرة العجلي- يخرج من عند شعبة، فيجيء، فيجلس، فيملي عليهم ما حدث به شعبة»[2].

وقال سليمان بن حرب: «كان شعبة إذا قام من المجلس أملى عليهم أبو داود. أي ما مر لشعبة»[3].

- سفيان بن سعيد الثوري، كان لا يملي، ولذا لجأ بعض تلاميذه إلى الكتابة عن أحدهم.

قال أبو نعيم: «ما رأيت أحدًا يكتب بين يدي سفيان في صحيفة، ولا ألواح، غير مرة، فإنه أملى علينا في القدر»[4].

وقال ابن مَعِين: «وسمعت ابن عبد الوهاب الثقفي صاحب الرأي قال: كان أبو حنيفة تابعًا لأبي، وسمع من سفيان مع أبي، وأخذ سماعه مني بعد موت أبي. قال: وبلغني عن يحيى بن مَعِين قال: **كان سفيان لا يملي الحديث**، إنما أملى عليهم حديثين؛ حديث الدجال وحديث خطبة ابن مسعود. قيل له: فأهل اليمن؟ قال: قد أملى على أهل اليمن، كانوا عنده ضعافًا -أو قال: ضعفى- **فأملى عليهم**»[5].

وقال يحيى بن يمان: «ما حملت إلى سفيان ألواحًا قط، كنت أقوم من

(١) الجرح والتعديل (١ / ٢٤٨).
(٢) العلل ومعرفة الرجال (٣ / ٤٦٢ - رقم ٥٩٦٩).
(٣) تاريخ بغداد (٩ / ٢٥)، ميزان الاعتدال (٣ / ٢٩٠).
(٤) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص ٢٢٥ - رقم ١٢٢٥).
(٥) المعرفة والتاريخ (١ / ٧١٧).

عنده بالسبعين ونحوها، ويقومون من عند سفيان، فيطلبون إلي فأملي عليهم، فذكر لوكيع قول يحيى، فقال: صدق، كان إذا كتبها نسيها»[1].

- سُليمان بن مَهْران الأعمش، كان لا يملي، ولذا لجأ الكثير من تلاميذه إلى إملاء أحدهم.

قال عبد الله بن أحمد: «حدثني أبي عن أبي معاوية قال: كنا إذا قمنا من عند الأعمش كنت أمليها عليهم. قال أبي: مثل الأحدب ويعلى، وهؤلاء - يعني الصغار- وزعم جرير الرازي قال: كنا نرقعها عند الأعمش، يكتب ذا من ذا، وذا من ذا»[2].

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: «قال أبو معاوية: كنا إذا قمنا من عند الأعمش كنت أمليها عليهم. قال أبي: أبو معاوية من أحفظ أصحاب الأعمش. قلت له: مثل سفيان؟ قال: لا، سفيان في طبقة أخرى. مع أن أبا معاوية يخطئ في أحاديث من أحاديث الأعمش»[3].

وقال داود بن حماد: «سمعت أبا معاوية، وقيل له: إن حفص بن غياث يخالفك في بعض الحديث. فقال: لو أخبر حفص بأنا نخالفه لرجع إلى قولنا، لقد رأيتهم كلهم يجيئون إلى بابي هذا فأملي عليهم ما سمعوا من الأعمش»[4].

وقال محمد بن فضيل: «كنا نأتي الأعمش، وكان عنده رجل أعمى،

(١) تاريخ بغداد (١٤ / ١٢٢).
(٢) علل أحمد (١ / ٢٣٤ - ٢٩٨).
(٣) شرح علل الترمذي (٢ / ٧١٧).
(٤) تاريخ بغداد (٥ / ٢٤٥).

أحفظ من أبي معاوية، فكنا إذا قمنا يمليها علينا». قال ابن فضيل: «إلا أنا كنا نعرفها»[1].

وقال يعقوب بن سفيان: «حَدَّثَني ابن نمير قال: قال محمد بن فضيل: كنا نأتي الأعمش فيحَدِّثَنَا، فاذا قام الأعمش اجتمعنا إلى فلان. قال: إنسانًا مكفوفًا أظنه قد سماه ابن نمير،قال: فأملى علينا على ما حَدَّثَنَا به الأعمش»[2].

- أيوب بن أبي تَمِيمَة السَختياني، كان يمنع من الكتابة، فلجأ بعض تلاميذه إلى إملاء أحدهم.

قال جَرِير بن حازم عن أيوب: «قلت له: **كنت تكره أن تكتب الأحاديث عنك، ثم أراهم اليوم يعرضون الكتب عليك فتقومها؟** فقال: إني على رأيي الأول، ولكن لما كتبوا عني كان أن يعرضوها علي فأقومها لهم أحب إلي من أن أدعها في أيديهم. يعني يقول: لا يكتبون عني الخطأ»[3].

وقال حاتم بن وردان: «كان يحيى وإسماعيل ووُهَيْب وعبد الوهاب يجلسون إلى أيوب، وإذا قاموا جلسوا كلهم حول إسماعيل يسألونه: كيف قال؟ قال: وابن عُلَيَّة يرد»[4].

وقد ذم المحدثون بعض التلاميذ بسبب الاعتماد على إملاء أحدهم:

قال معاذ بن معاذ: كتبت عنه، يعني محمد بن أبي حفصة، عن

(١) علل أحمد (١ / ٢٣٤- رقم ٢٩٧).
(٢) المعرفة والتاريخ (٢/ ٨٢٩).
(٣) علل أحمد (١ / ١٧٥ - رقم ١٢٠).
(٤) المعرفة والتاريخ (٢ / ١٣٠).

الزهري، ورغبت عنه. قيل لمعاذ: لم؟ قال: رأيته يأتي أشعث بن عبد الملك، فإذا قمنا جلس إلى صبيان فأملوها عليه. قال فقلت لمعاذ: من هذا يا أبا المثنى؟ قال: محمد بن أبي حفصة»[1].

ولا شك أن درجة الاعتماد يختلف حكمها باختلاف درجة المعتمد عليه، فالاعتماد على إملاء حافظ مشهور بسرعة الحفظ ليس كالإعتماد على صبيان لا يعرف درجة حفظهم، كما في المثال السابق، وإن كان الأولى هو ترك الاعتماد على الغير مهما كانت درجته.

وقد كان جمع من التلاميذ إذا لم يتمكنوا من الكتابة في المجلس كتبوا بعد المجلس من حفظهم ولم يعتمدوا على إملاء غيرهم من التلاميذ، وهذا من التثبت:

قال علي -يعني بن المديني: ذكرت ليحيى أصحاب شعبة فقال: أنا لا أسمي لك أحدًا، كان عامتهم يمليها عليهم رجل، إلا خالد ومعاذ. قال: كنا إذا قمنا من عند شعبة جلس خالد ناحية، ومعاذ ناحية، فكتب كل واحد منهما بحفظه، وأما أنا فكنت لا أكتب حتى أجيء البيت»[2].

وقال عمر بن حفص بن غياث: «سمعت أبي يقول: كان الحجاج بن أَرْطَاة لا يملي علينا، وكان يعقوب أبو يوسف يسأله؛ فإذا قام الحجاج قام الناس إلى يعقوب فأملى عليهم عن ظهر قلب. قال حفص: وكنت أنا لا أكتب إلا ما وقع في ألواحي»[3].

(١) تهذيب التهذيب (٧ / ١١٤).
(٢) الجرح والتعديل (١ / ٢٤٨).
(٣) أخبار القضاة لأبي بكر بن حيان (٣ / ٢٥٥).

وذلك أن اعتماد الراوي على إملاء أحد التلاميذ قد يكون سببًا في روايته المناكير والبواطيل، فقد يبتلى بتلميذ يملي عليه ما لم يسمع:

مثاله:

خالد بن نَجِيح المصري، اعتمد بعض الرواة على إملائه، وقد كان يملي عليهم ما لم يسمعوا:

قال الْبَرْذَعِي: «قلت لأبي زرعة: رأيت بمصر أحاديث لعثمان بن صالح، عن ابن لهيعة -يعني منكرة- فقال: لم يكن عثمان عندي يكذب، ولكن يسمع الحديث مع خالد بن نَجِيح، وكان خالد إذا سمعوا من الشيخ أملى عليهم ما لم يسمعوا، فبُلوا به، وبُلي أبو صالح أيضًا -يعني كاتب الليث بن سعد عبد الله بن صالح- وكان خالد يضع في كتب الشيوخ ما لم يسمعوا»[1].

وقال أبو حاتم: «الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره التي أنكروا عليه نرى أن هذا مما افتعل خالد بن نَجِيح، وكان أبو صالح يصحبه، وكان سليم الناحية، وكان خالد بن نَجِيح يفتعل الحديث، ويضعه في كتب الناس، ولم يكن وزن أبي صالح وزن الكذب، كان رجلًا صالحًا»[2].

وقال محمد بن إسماعيل البخاري: «قلت لقتيبة بن سعيد: مع من كتبت عن الليث بن سعد حديث يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل؟ فقال: كتبته مع خالد المدائني». قال محمد بن إسماعيل: «وكان خالد المدائني

(١) سؤالات الْبَرْذَعِي (٢ / ٤١٧).
(٢) الجرح والتعديل (٥ / ٨٧).

هذا يدخل الأحاديث على الشيوخ»[1].

وقال الخطيب: «لم يرو حديث يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن الليث غير قتيبة، وهو منكر جدًّا من حديثه، ويرون أن خالدًا المدائني أدخله على الليث، وسمعه قتيبة معه، والله أعلم»[2].

وقال ابن حجر: «عثمان بن صالح السهمي، أبو يحيى المصري، من شيوخ البخاري، وثّقه ابن مَعِين والدارقطني، وقال أبو حاتم: شيخ. وقال أبو زرعة: كان يكتب مع خالد بن نَجِيح، وكان خالد يملي عليهم ما لم يسمعوا من الشيخ، فبلوا به. قلت: هذا بعينه جرى لعبد الله بن صالح كاتب الليث، وخالد بن نَجِيح هذا كان كذابًا، وكان يحفظ بسرعة، وكان هؤلاء إذا اجتمعوا عند شيخ فسمعوا منه وأرادوا كتابة ما سمعوه اعتمدوا في ذلك على إملاء خالد عليهم، إما من حفظه أو من الأصل، فكان يزيد فيه ما ليس فيه، فدخلت فيهم الأحاديث الباطلة من هذه الجهة، وقد ذكر الحاكم أن مثل هذا بعينه وقع لقتيبة بن سعيد معه، مع جلالة قتيبة»[3].

وهذه المسألة من جملة المسائل التي تدل على أن التلاميذ الذين يطلب الراوي معهم الحديث قد يكون لهم الأثر السيئ عليه.

ومن النصوص التي تدل على أثر الرواة الذين يطلب معهم الراوي الحديث:

قال عبيد الله العبسي: «قال شعبة لأبي عوانة: كتابك صالح وحفظك

(١) السنن الكبرى للبيهقي (رقم ٥٥٢٩).
(٢) تاريخ بغداد (١٢ / ٤٦٧).
(٣) فتح الباري (١ / ٤٢٣).

لا يساوي شيئًا، مع من طلبت الحديث؟ قال: مع منذر الصيرفي. قال: منذر صنع بك هذا»[1].

وقال علي بن معبد المصري: «قيل لعبيد الله بن عمرو بلغني أن عندك من حديث بن عقيل كثيرًا لم تحدث عنه، لم ألقيته؟ قال: لأن ألقيه أحب إلي من أن يلقيني الله عز وجل. وزعم أنه سمع بعض ذلك الكتاب مع رجل لم يثق به»[2].

كما قد يكون لبعضهم الأثر الحسن على الراوي:

قال أبو حامد بن الشرقي: ليس في مشائخنا أحسن حديثًا من أبي بكر بن إسماعيل بن مهران الإسماعيلي، وذاك أنه كتب مع أبي زكرياء الأعرج»[3].

وقال سهل بن عثمان: «سمعت وكيعًا، ونظر في حديث عبد الرحيم بن سليمان الرازي، فقال: ما أصح حديثه! كان عبد الرحيم وحفص بن غياث يطلبان الحديث معًا»[4].

وذكر الإمام أحمد أن السماع مع يحيى بن مَعِين شفاء لما في الصدور:

قال أحمد بن حنبل: «السماع مع يحيى بن مَعِين شفاء لما في الصدور»[5].

(١) تاريخ بغداد (١٣ / ٤٩٤).
(٢) الجرح والتعديل (٥ / ٣٢٨).
(٣) تهذيب التهذيب (٩ / ٢٢٩).
(٤) الجرح والتعديل (٥ / ٣٣٩).
(٥) سير أعلام النبلاء (١١ / ٧٩)، تهذيب التهذيب (٩ / ٣٠١).

وبهذا يكون قد انتهى الحديث عن هذه المسألة ، والحمد لله رب العالمين.

* * *

قائمة المراجع

١. أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية مع تحقيق: كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة الْبَرْذَعِي. المؤلف: سعدي الهاشمي. الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية . الطبعة: ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٢. أخبار القضاة. المؤلف: أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ خَلَفِ بْنِ حَيَّانَ بْنِ صَدَقَةَ الضَّبِّيّ البَغْدَادِيّ، المُلَقَّب بِـ«وَكِيع» (المتوفى: ٦ ٣هـ). المحقق: صححه وعلق عليه وخرّج أحاديثه: عبد العزيز مصطفى المراغي. الناشر: المكتبة التجارية الكبرى، بَشَّارع محمد علي بمصر لصاحبها: مصطفى محمد. الطبعة: الأولى، ١٣٦٦هـ=١٩٤٧م.

٣. أدب الإملاء والإستملاء. المؤلف: الإمام أبي سعيد عبد الكريم بن محمد السمعاني. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.

٤. تاريخ ابن معين (رواية الدُّورِي). تحقيق: أحمد محمد نور سيف. مركز البحث العلمي. مكة المكرمة. ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٥. تاريخ ابن معين (رواية الدُّورِي). تحقيق: أحمد محمد نور سيف. مركز البحث العلمي. مكة المكرمة. ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٦. تاريخ أبي زرعة الدمشقي. وضع حواشيه: خليل منصور.

بيروت: دار الكتب العلمية. ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٧. التاريخ الكبير. المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ).الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن . طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

٨. تاريخ بغداد . المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ). الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.

٩. تاريخ بغداد.المؤلف : الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي. المكتبة السلفية . المدينة المنورة.

١٠. تاريخ دمشق. المؤلف: ابن عساكر. تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري. بيروت. دار الفكر. عام النشر: ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.

١١. تهذيب التهذيب. ضبط : صدقي جميل العطار . دار الفكر . ١٤١٥هـ-١٩٩٥م .

١٢. الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل. المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) رواية: الْمَرُّوذِي وغيره. المحقق: الدكتور

وصي الله بن محمد عباس . الناشر: الدار السلفية، بومباي – الهند . الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

١٣. الجرح والتعديل. المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند . دار إحياء التراث العربي – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢م.

١٤. السنن الكبرى. المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ).المحقق: محمد عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

١٥. سير أعلام النبلاء. المؤلف : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ). المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. الناشر : مؤسسة الرسالة. الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م.

١٦. شرح علل الترمذي. المؤلف: ابن رجب. تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد. الرياض: مكتبة الرشد. الطبعة الثانية. ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

١٧. العلل ومعرفة الرجال.المؤلف: أحمد بن حنبل. تحقيق:

وصي الله بن محمد بن عباس. الرياض: دار الخاني. الطبعة الثانية. ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٨. فتح الباري شرح صحيح البخاري. المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي. الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩ .

١٩. فتح المغيث شرح ألفية الحديث. المؤلف: السخاوي: محمد بن عبد الرحمن. تحقيق: صلاح محمد محمد عويضة. بيروت: دار الكتب العلمية. ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٢٠. الكامل في ضعفاء الرجال. المؤلف: عبد الله بن عدي الجرجاني. قرأها ودققها على المخطوطات : يحيى عزاوي . دار الفكر. الطبعة الثالثة.

٢١. الكفاية في علم الرواية. المؤلف: الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي. تحقيق: أحمد عمر هاشم . بيروت: دار الكتاب العربي . الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .

٢٢. المجروحين. المؤلف: ابن حِبَّان. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. مكة المكرمة: دار الباز.

٢٣. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي. المؤلف: أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (المتوفى: ٣٦٠هـ) المحقق: د. محمد عجاج الخطيب الناشر: دار الفكر - بيروت . الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤ هـ .

٢٤. مسند عمر بن الخطاب. المؤلف: أبو يوسف يعقوب بن شيبة بن الصَّلْت بن عُصْفور السدوسي بالولاء البصري (المتوفى: ٢٦٢هـ). المحقق: كمال يوسف الحوت. الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ .

٢٥. معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز. المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ) المحقق: الجزء الأول: محمد كامل القصار. الناشر: مجمع اللغة العربية - دمشق. الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٢٦. المعرفة والتاريخ. المؤلف: يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (المتوفى: ٢٧٧هـ) المحقق: أكرم ضياء العمري . الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت . الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م.

٢٧. ميزان الاعتدال في نقد الرجال. المؤلف: الذهبي. حققه: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود . بيروت: دار الكتب العلمية . ١٤١٦هـ-١٩٩٥م .

* * *

الفهرس

الموضوع **الصفحة**

- المقدمة ٤٥١
- استعانة الراوي بغير الشيخ أمرًا مذموما لسببين ٤٥١
- صور استعانة التلميذ بغير شيخه عند تلقي الحديث منه ٤٥٧
- الصورة الأولى: الاستعانة بكتابة غيره ٤٥٧

ويدخل فيها صورتان:

- الاستعانة بكتابة أحد الحضور أثناء المجلس ٤٥٧
- حرص المحدثين على النظر مع من يكتب أو يعرض إذا أرادوا الاستعانة بكتابه ٤٥٧
- نص المحدثون على أهمية النظر مع من يكتب أو يعرض ٤٥٨
- امتناع بعض المحدثين من أخذ الحديث إذا لم يتمكن من النظر ٤٥٩
- استعانة أهل الأعذار بغيرهم كالأمي والأعمى وبطئ الكتابة ٤٦٤
- من الأمثلة على من استعان بكتابة غيره لكونه أعمى ٥٦٤
- من الأمثلة على من استعان بكتابة غيره لكونه أميًّا ٥٦٥
- من الأمثلة على من استعان بكتابة غيره لكونه بطيء الكتابة ٤٦٨
- الصورة الثانية: الاستعانة بحفظ غيره ٤٦٩

ويدخل فيها صورتان:

- الاستعانة بما كتبه أحد الحضور من حفظه بعد المجلس ٤٦٩

- الاعتماد على المذاكرة الجماعية بعد المجلس في الكتابة ٤٧٠
- من الأمثلة على الكتابة الجماعية ٤٧٠
- الصورة الثالثة: صورة من الاستعانة قد تكون بالحفظ، وقد تكون من الكتاب: الاعتماد على إملاء بعض تلامذة الشيخ، سواء من حفظه أو كتابه ٤٧٣
- الأمثلة على هذه الصورة ٤٧٣
- ذم المحدثون بعض التلاميذ بسبب الاعتماد على إملاء أحدهم ٤٧٧
- اعتماد الراوي على إملاء أحد التلاميذ قد يكون سببًا في روايته المناكير والبواطيل ٤٧٩
- التلاميذ الذين يطلب الراوي معهم الحديث قد يكون لهم الأثر السيئ عليه ٤٨٠
- فهرس المراجع ٤٨٣
- فهرس الموضوعات ٤٨٨

* * *